

الْمَحْكَمَةُ الْعَلِيَّةُ

الجزء ١١ شرين الثاني سنة ١٩٢٣ م - ربيع الأول والثاني سنة ١٤٤٢ المجلد ٣

التيسير والاعتبار والتحرير والاختبار

فيما يجب من حسن التدبير والنصيحة في التصرف والاختيار

هو مخطوط كتب عليه انه من تأليف الشیخ العمدة محمد بن محمد بن خليل الاسدي صاحب كتاب لوامع الانوار ومطالع الأسرار في النصيحة التامة لصالح الخلاصه والعمامة وجاء في اول صفحة منه هذا الافراط في الاقلاب التي كانت معهودة في الدولة الجركسية «رسم المقر الأشرف العالى المولوى الأوحدى الأكمى الأمجدى الإمامى العلامى الفضلى العالى الفاضلى المفروهى القصيني البىانى الاصيلى العربى المتعمى المتصدقى السنىرى الامينى البىانى السيدى المالكى المخدومى القاضى الكمالى البازرى الجينى الشافعى عظم الله شأنه» وجاء في آخره «وفرغ من تصنیف اصله المبارك فى نهار الاثنين الخامس من شهر رمضان المعظم سنة اربع وخمسين وثمانمائة وقامت هذه النسخة المباركة فى نهار الثلاثاء قام شهر رمضان المعظم سنة خمس وخمسين وثمانمائة للهجرة النبوية»

ولم تقف على ترجمة المؤلف والغالب انه كان في الشام وقد ذكره إلى رئيس روؤساء المسلمين في زمانه وعظمي الدولة الشرفية الاسلامية كاتب السر الشريف وصاحب دواوين الانشاء في الملك الاسلامية . وقد ذكر فيه ما ينفلق بالحكام وولاة الامور واركان الدولة والقضاء ونوابهم والمحسبة وتعديل التقويد والمعاملات وما في ذلك من المفاصيم والكلف والجبايات وبيان اصول الاموال المحمولة للخزائن الشرفية وبيت المال العمود على ما كانت عليه من قديم الزمان وما تجدد وتغير واستمر الى الان واسباب

الخلل الموجب لنقص الاموال الديوانية وما يحب من حسن النظر في الدواودين السلطانية وما يحب من تنقد احوال الرعایا وولاة الامور وما يتعمد من كف الاذى واجتناب الشرور . والبیك مثلاً ما قاله في اتساع الثروة في الدول الاسلامية : «اتساع النسخ وزادت القوة في ايام بنی أمیة وامتلاء الخزائن بالاموال وغلبت الرفاهیة وانعمت الاحوال حتى ان خزائن الطیب التي كانت لہشام بن عبد الملک كانت تحمل على عدة آلاف من الجمال وكان اذا تبحر بدمشق يشم رائحة بخوره اهل دمشق فاطبة ومن كثرة البخور يتصاعد ويختلط السحاب ويدخل في كل دار من كل باب واخبار بنی أمیة معلومة وقوة دولتهم الى انتهاءها مفهومة . ولما آل الامر الى بنی العباس اطاع دولتهم سائر الناس وبنيت مدينة بغداد في ايام المنصور بالله على جانبي الدجلة شرقاً وغرباً وامتدت عمارتها الى ان صارت مسيرة ثلاثة ايام ونقل انه كان بها ستون الف حمام (؟) على باب كل حمام خمسة مساجد وضافت من كثرة عساكر المتعتصم بالله الى ان امر بناء مدينته المسجدة بقرية ساما وستمائة من رأي و لما ترجم المتعتصم بالله الى فتح عموريه الكبيرى من بلاد الروم كانت عدة عساكره خمسائه الف فارس على مقدمته من الخيول البليق ثلثون الف فرس وأجيز المتنبي على شعره من الخليفة بخراج الموصل وكان المتنبي يتعل خيوله بالذهب . وامر جعفر بن يحيى وزير الرشيد بالله ان يضرب الذهب الذي يعين برسم الصدقات كل دينار مائة مثقال . واما الاخبار الاغانی والأدیرة والجوائز والمكارم والاسمهات والصدقات والصلات فاللهم المتنبي في الدولة الاموية ثم في الدولة العباسية . واخبار البرامكة متداولة تقرب من حد التواتر

واما الشار الذي كان في عرس المأمون بالله على بوران بنت الحسن بن سهل فما يسمع بهنه الا في عرس المتكفل على الله على بنت خمارویه بن طبولن الذي حمل في جيازها الف هاون من الذهب وكان الشار الاول والثاني على ترتيب طبقات الناس اعطي كل واحد منهم على قدر مرتبته ومرتبته وانعم عليه على مقدار مكانه اولاً بالغصة ثم الذهب ثم اللائق واصناف الجوائز ثم نوافع المسك والعنب بما فيها من الاوراق المشتملة على الانعام لكل واحد اما عملك او اقطاع او ارض او بستان او حمام

لكل واحد بسمه ونصيبه وفحيته

واما ما نقل من الاخبار عن مكارم الاخلاق وكثرة الاموال واسع الاحوال في الدولة الاموية ثم في الدولة الفاطمية فالى النهاية من القوة والشدة ونفوذ الاوامر وحسن السياسة واسع الملك والتمكن في الاقاليم وكثرة العمارة وفي اخبار المعز بالله الفاطمي لما اكمل عمارة المهدية من بلاد المغرب امر بان يرسم في داخل كل باب من ابوابها عددة من ارجحة الذهب مقاها على الطريق . وما وصل المعز الى القاهرة كان في مخيمه اثنا عشر الف رحى من الذهب وهذا جمیعه مما يدل على الاقبال والقوة والتمكن وعمارة الدنيا والاقاليم وتوفر المال واخراج بعد سعة البذر والمصارف .

وكان سيف الدولة بن حمدان بمدينة حلب ولم يكن معه غيرها وكان له من التخامة والقوة والانعام والبذخ ما هو معلوم في سيرته . وفي اخبار الافضل ابن امير الجيوش من حسن السياسة والرئاسة والصدقات والانعام ما يعجب منه . وكان اذا جلس للناس جعل بين يديه كومين من الذهب والفضة وفوقهما مرطان معلقان كأنهما جرابان معلوان وكلا نقص الكومان من جوازه وانفاصه افرغ عليهما من المرطين الملقين الى ان يصيرا هرميين واذا اتفقى المرطان اكلا من بيت المال دائماً مدة دولته في ذلك الزمان

وفي اخبار الدولة الطولونية ما يعجب منه من كثرة الخبر والقوة والاحسان وكانت عدة المساكير المصرية في ايام الامير احمد بن طولون اثني عشر الف مملوك وسبعين ألف حرستقي واربعين الف اسود . وكانت عادة الديوان بمصر في ايام بنى امية وبني العباس اربعون الف فارس واما عساكر الدولة الفاطمية فانها كانت عظيمة في غالب ايام دولتهم ولما ضفت دولتهم في ايام العاضد كانت عساكره فوق الخمسين الف مقاتل ما بين فارس وراجل منقسمة في البر وفي الاسطول في البحر وعرض السلطان الملك الناصر صلاح الدين يوسف رئيس الدولة الصلاحية الابدية عدة المساكير المصرية لما تجهز الى حصار عكا فكانت مائة وثمانين واربعين طليباً حاضرة وذكرها ان منها عشرين طليباً غائبة ورأس كل طلب امير مقدم بالطبلول

والأعلام والكميات واللبس والزهدخانات وأقل عبرة الأطلب من المائة فارس إلى الخمسة غير الاتياع . وافتتح الملك صلاح الدين رحمه الله الفتوحات العظيمة والقدس الشريف ودانت له الأرض والبلاد وازال الدولة الفاطمية من مصر وخطب للدولة الصافية وكان من مجلة أصحاب السلطان الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي ابن آق سنقر المنصب إلى الملك السجعية . وعظمت الدولة الصلاحية وامتدت من اليمن والمحجاز إلى الشام ومن مكة والمدينة إلى مصر ومن مصر إلى إفريقيا ومن الشام إلى بلاد الأكراد ومن حصن كينا إلى ما يقارب ب雁د و من الموصل وديار بكر إلى عواصم الروم

وقرر السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون صاحب النهاية في الدولة التركية عدة الصالك المصرية أربعة وعشرين ألف فارس الامراء الالوف الخاصة عدة اثنى عشر (؟) امراء الالوف الظربيه عدة اثنى عشر وعين لكل امير من الالوف الخاصة الف دينار سعر الدينار عشرة دراهم ولكل من الالوف الظربيه خمسة وثمانون الف دينار سعر كذلك «

إلى أن قال : بعد أن ذكر المقررات والمرتبات في زمن ابن قلاوون : إن ارتفاع مصر كان في أيام المقوس قبل الفتح عشرين ألف دينار وبلغ الارتفاع في أيام عمرو بن العاص اثنى عشر ألف دينار ولكنه ظفر بكتنوز القبط وذخائرهم وبلغ الارتفاع في أيام عبدالله بن سعد أربعة عشر ألف دينار وبلغ ارتفاع مصر في أيام بني أمية وفي أيام بني العباس إلى العرسين (كذا) الف الف مثقال لأنها تميزت باعتبار استنطاف الأراضي وتوطين العرب في البلاد وتميزت الديار المصرية في الدولة الطولونية بارتفاع المال وسعة الحال وأما في الدولة الفاطمية فإن الديار المصرية زادت وعظمت وكثير ارتفاعها لكثرة العمارة واستنطاف الأراضي وحضر الخليجان بما كان للخلفاء من القوة والبذخ وكثرة الأموال . وجاءت الدولة الأيوبية فلم يحدث فيها ما يوجب خراب البلاد إلى أن جاءت الدولة التركية (أي المجركية) فحصل في أيامهم الخلل في البلاد من بعد قتل الأشرف خليل وقع الخلل بين أركان الدولة على السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون ثم وقع الفلاحة العظيم في أيام

الملك العادل كتبغا . ولما آتى الامر الى الملك المنصور لاجين ورفع اليه اخلاق امر البلاد ونقص الارتفاع لوقع الخلل في العارة ولقوة القوي وضعف الفسيف وتغير الاحوال واستطالة اصحاب الاموال وافراد اصحاب الوجاهة والجاه والباقرين بالتدبر والتصرف بغير الحق في غالب الامور فاستشار في ذلك اهل الديانة والامانة والصيانة والتحرير فاشاروا عليه بروك (مساحة) الديار المصرية والبلاد الشامية وسائر المالك وانصرم امره ولم يتم له ذلك ولما عاد الامر للسلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون امر ببروك كما امر به الملك المنصور لاجين وأعانه الله عليه وأنه على يديه وصار ارتفاع الديار المصرية ما يقارب العشرين الف دينار حسبما تعين في المصرف المقدم ذكره فيه وكان سعر الدينار من اثني عشر درهم الى او علم (؟) اي درهم من الفضة . . . كان الارتفاع ما يقارب الخمسة عشر الف دينار هذا ما يتعلق بالديار المصرية وعبرة البلاد الشامية هي عبرة الديار المصرية سواه في الروك الناصري من الارتفاع وعبرة المساكن في العدة اربعة وعشرون الف فارس وقرر في كل مدينة من مدنائن الملك النائب والقضاء والامراء والاجناد والحكام والولاية والكتاف والدواين والباقرين والدولة الكلمة بحسب ذلك البلد وذلك الاقليم وبكشف في كل سنة مقدار الارتفاع ومقدار المصرف ومعها توفر بعد ذلك رفع علم للسماع الشريف فيرفع منه ما يرفع محولاً للخزان الشريف بالديار المصرية ويعرف منه ما يدخل في القلاع الحصينة لما يحتاج اليه عند حوادث الزمان

قال : وقد احاطت العلوم العسكرية ان دمشق كانت قاعدة الدولة الاموية وكانت تحت دولة السلطان الملك العادل نور الدين محمود بن زنكي بن آق سنقر وكانت تحت السلطة بانفرادها في مدة الدولة الايوية وكذلك حلب وحماء وحمص وبعلبك والكرك كلها تحت تملك وحكمها ملوك يركبون باية الملك وشعار السلطة وكان السلطان الملك المؤيد صاحب حماة سلطاناً على قاعدة اسلافه ويركب بشعار السلطة في ايام السلطان الملك الناصر محمد بن قلاوون ومن بعده صارت حماة اماراً ونبابة وكان يحصل من كل مملكة من المال ما يوفي بمصره ذلك العمل ويبقى من بعد ذلك ما يرفع للمصالح عند الاحتياج اليها ولم تفرض الدولة الايوية من المالك

الثانية إلا في أيام الملك الناصر محمد بن قلاوون بوفاة السلطان الملك المؤيد صاحب حماة . وبين الرؤوك الناصري وجلوس السلطان الملك الظاهر برفرق ثانٍ وستون سنة واستمرت عبرة العاشر في الديار المصرية للدولة السلطانية الماكية الظاهرية البرقوقية الحركية أربعة وعشرون ألف فارس وكذلك في الديار الثامنة غير أن عبرة التحصل من المال والارتفاع تغيرت باعتبار الحوادث التي يذكرها المبد مفصلة ان شاء الله تعالى .

اول الحوادث اهمال ما يؤخذ من المال على وجهه وتجريد اسماء الاموال
تؤخذ على غير وجبه وخلط المال الحلال بالمال الحرام اعتمد ذلك من سن السنة
البيئة قصداً لضياع البركة من بين الانام . وي بيان ذلك انه قد وجب في الشرعية
المطهرة على الامام انه يأمر بتحصيل ما وجب استخراجه من المال الحلال على وجبه
وانه يسان عن التدنس بالحرام لأن المال الحلال محل للخير لما يوجد من آثار حلول
البركة فيه والمال الحرام منبهد للمال الحلال ولا خير فيه . فاما المال الحلال فهو
ما يؤخذ بحقه ويصرف على مستحبه من خراج الاراضي والبلدان بعد ما يجب من
العارة وتأمن الرعايا وقسم الغلال بالحق واستخراج الزكاة والجوايى والعشر والخمس
بالشرع وكذلك ما يجب استخراجه من زكاة الاموال والبهائم والثمار والاصناف
المعين فيها وجوب الزكاة وكذلك ما وجب فيه الحق من الركاز والمواريث والعنائم
والبيء وغير ذلك مما يحمل لبيت المال من الاموال الواجبة والمباعة واما المال الحرام
فهو ما استخرج بخلاف ذلك على غير وجه الحق حسبما وضعيه من الرسوم والخدم
الموضوعة في كل ديوان ومارتبوه واجروا به العوائد التي ما انزل الله بها من
سلطان مثل الموجبات والحقوق التي لا حق فيها والمحروس التي هي محمرة على مستخرجها
وأكلتها وما يبتاد (؟) في ابواب الحكم من وجوه التبعات والمظالم وضرر المحوطات
على اموال الناس التي هي لهم بالحق وأخذها منهم بوجوه المفارم وفي الظاهر ان هذه
الاموال المحصلة بهذه الوجوه الخبيثة مصالح للسلطان ومعونة للاعوان وفي الباطن
انما هي فساد وظلم وتخريب وفسق وعصيان وعوائد رديئة قد ظهرت واستمرت
وصارت من القواعد تخريب البلدان اه

تفسير الالفاظ البابية

٣٢٧

هذا نزوج لطيف من كتاب التيسير والاعتبار وهو كتاب زواه جميل في بابه مملوء بالفوائد المبعثرة في بطون الاوراق وفيه صفتان في الباب الداعي الى خراب العمران في مصر والشام وعدد صفحات الكتاب ١٤٦ صفحة من قطع الوسط او اكبر منه كتب بحرف جلي تغلب عليه الصحة وفي كل صفحة ٢٠ سطراً وفي كل سطر من ٨ الى ١٠ ايات وهو مجلد لطيف والنسخة الوحيدة منه في المزانة الشهورية في القاهرة لصاحبها صديقنا العلامة احمد تيمور باشا وهي جديرة بالطبع خصوصاً وقد كان مؤلفها بعد ابن خلدون الحضرمي الذي كتب وحده في فلسفة العمران والتاريخ .

محمد كرد علي